دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية حالة دراسية- محافظة البلقاء

إعداد
الدكتور فادي سعود سماوي
أستاذ مشارك / علم النفس التربوي / جامعة البلقاء التطبيقية
Fadi.samawi@bau.edu.jo
الدكتور رعد فاهد البخيت
إداري/ جامعة البلقاء التطبيقية
الأستاذ هاني حمدي حياصات
إداري/ جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء، وتوضيح الدور الذي تقوم به مؤسسات تمويل المشاريع في تنمية المرأة الأردنية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير مقياس مكون من جانبين: الأولى موجهة للمرأة لقياس دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة مكونة من (42) فقرة موزعة على أربعة جوانب هي (الاقتصادية، والاجتماعية ،والثقافية، والتعليمية)، والثانية موجهة للأفراد العاملين في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة مكونة من (19) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من النساء المستفيدات من مؤسسات التمويل في المحافظة من (724) امرأة، و(69) موظف وموظفة، اختيروا بالطريقة القصدية المتيسرة، واشارت النتائج إلى أن دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء جاء بدرجة متوسطة، ودور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية جاء بدرجة متوسطة، ووجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ولصالح النساء من حملة شهادة الدراسات العليا، وفروق لمتغير العمر ولصالح النساء من عمر أكثر من (40) سنة، وفروق تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح النساء الأرامل، وفروق تعزى لمتغير الدخل الشهري ولصالح النساء من ذوات الخل أقل من (300) دينار، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية، وتوصي الدراسة الاهتمام بالجوانب المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذه المشروعات مما ينعكس بصورة مباشرة على تسويق منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، المرأة الأردنية.

Abstract

The study aimed to identify the role of the small enterprises in the development of Jordanian women in Al- Balqa' governorate and to clarify the role of the financing institutions of these enterprises. A descriptive analytical approach was used. A scale was developed composed of two parts: the first aimed at women to measure the role of small businesses in the development of women consisting of (42) items distributed into four aspects (economic social cultural and education) the second addressed individuals working in the financing institutions of these enterprises consisting of (19) items. The study sample consisted of (724) women benefiting from the financial institutions in the governorate and (69) male and female employees selected by purposely available method. The results indicated that the role of small enterprises in developing the areas (economic social educational and cultural) of Jordanian women in the Balqa' governorate came in a moderate degree as well as the role of small financing institutions. Differences were also found in the role of small enterprises in the development Jordanian women due to a level of education variable favoring women holding graduate degrees and differences of the age variable favoring women aged over (40) years. The findings also indicated differences due to social situation variable in favor of widows in addition to differences due to monthly income variable favoring women with less than (300) Jordanian dinar. No differences were found due to the level of educational level and employability rank. The study recommends paying more interest to the aspects concerning the introduction of new technologies and technological developments in these projects that reflect directly on marketing their products.

Keywords: Small enterprises Jordanian women.

تمهيد

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي سعت المؤسسات الرسمية في الأردن إلى عمل مجموعة من البرامج والمشاريع والدراسات الهادفة إلى تحسين مجموعة من الجوانب الأساسية في المجتمع الأردني كان أهمها الجانب الاقتصادي والذي يمثل أهم ركائز المجتمع، فقد كان التوجه في دعم الأسر اقتصادياً باعتبار أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأسر، وذلك من خلال دعم رب الأسرة من خلال تقديم الدعم أو المنح أو القروض أو في مجالات تدريبه وتأهيله وخلق فرص العمل له لتوفير المعيشة الكريمة المستدامة لكافة أفراد المجتمع، وحديثاً فقد تم توجيه كافة أشكال الدعم من أجل تدريب وتشغيل للنساء في مشاريع تولّد الدخل لتمكينهن اقتصادياً نظراً لقدرة المرأة يمكنها إحداث بعض التغيير بالمجتمع، باعتبارها أكثر قدرة والتزاماً بالعمل الاجتماعي وفي استخدام عوائد عملها لصالح أسرتها (الزعبي2005).

وفي ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية تعد المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على اهتمام كبير من قبل الكثير من دول العالم والعديد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وعلى اهتمام الباحثين، وذلك بسبب دورها الرئيسي في عمليات التشغيل والإنتاج وتوفير الدخل والابتكار بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة (حاوي وكاظم2001).

وتهدف السياسات الصناعية في العديد من الدول المتقدمة والنامية بصرف النظر عن أسلوب إدارتها وفلسفتها لاقتصادها الوطني إلى تركيز الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بهدف تخفيض معدلات البطالة في مجتمعاتها، وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها وخاصة في الدول العربية من مجموعة اعتبارات متمثلة بخصائص هيكلتها الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط، ونسب توفر عوامل الإنتاج (الباقي2009).

وتعتبر المشروعات الصغيرة وخاصة في العالم القروي والمناطق النائية، محوراً أساسياً في زيادة الصادرات وتوسيع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن أنها تعمل على تخفيف عدم التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة، كما وتعمل على تحويل المناطق الريفية إلى مناطق صناعية، وتحقيق

العدالة في توزيع ثروات الدولة والدخل القومي (Latha & Murthy2009)، والعمل على حل مشكلة البطالة، وعلاج عجز ميزان المدفوعات (المحروق ومقابلة 2006).

وتعد المشروعات الصغيرة في جميع دول العالم من أهم عناصر تحقيق التنمية بجوانبها الاقتصادية، وذلك لاستحواذها على النسبة الأكبر من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية على اختلاف أحجامها، ولهذا جاءت فكرة إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلى تقييم دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، ومدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، بصفة عامة من وجهة نظر المرأة والمؤسسات التمويلية العاملة في مجال تمويل مشاريع المرأة.

ويعد مصطلح التنمية من المصطلحات الحديثة التي تعرّف عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فهي من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، وتعتبر التنمية الاقتصادية اتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي وصولاً إلى معدلات مرتفعة تواكب الزيادة السكانية وتتناسب مع احتياجاتهم، كما أُطلق على عملية تأسيس مجموعة من النظم الاقتصادية والسياسية المتماسكة ب "عملية التنمية" (الأمين2006).

وتعتبر المرأة وعملية التنمية وجهان لعملة واحدة فالتنمية لم تعد تكتفي بإنعاش وتطوير المجتمع سواءً من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وإنما أصبح اهتمامها أيضاً بتوزيع تلك الفوائد بشكل عادل مما يوفر الحماية البيئية وسبل المشاركة وفرصاً للعمل واتخاذ القرار بهدف تحقيق المساواة في كل مراحل النمو (فارغ وآخرون2001)، فقد مرّت مناهج التنمية وسياساتها الموجهة للمرأة بالعديد من التغيرات التي عكست التغيرات في مداخل السياسات التنموية الاقتصادية في العالم بشكل عام، فعندما تتحول المجتمعات من مجتمعات زراعية ساكنة إلى مجتمعات صناعية وعصرية فإن فوائد التحديث ستصبح متاحة لجميع قطاعات المجتمع بما فيها النساء، فمثلاً في الفترة ما بين الخمسينات وحتى السبعينات سادت فكرة أن تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية يأتي من خلال "التحديث" والمتمثل بإعادة التصنيع وزيادة المكنّنة.

ولا شك أن هناك فوائد تنموية جمّة يمكن تحقيقها من خلال التأكيد على أهمية حصول المرأة على الفرص العادلة لامتلاك الموارد الاقتصادية والمالية وإدارتها، وذلك لضمان مساهمتها في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية لأسرتها ومجتمعها، وتتشارك إدارة المرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإيمان بأن الاستثمار في التمكين الاقتصادي للنساء يقود بلا شك إلى تحقيق أهداف المساواة بين الرجال والنساء لإدماج المرأة في النمو الاقتصادي الشامل، من خلال تقدير مساهمتها في المجتمع، داخل الأسرة وخارجها (أبوكساوي وعبد الرحمن**2014**).

ويحمل مصطلح المشروعات الصغيرة في طياته مجموعة من الخصائص والتي أثارت جدلاً بين المهتمين بأمر هذه المشروعات فقد فسّر البعض أسباب عدم التوصّل إلى اتفاق لتحديد تعريف موحّد للمشروعات الصغيرة، لارتباط كل تعريف بالدوافع والأسباب العملية لاختياره، فالمشاريع التي قد تعد صغيرة في الدول المتقدمة صناعياً مثلاً قد لا تكون كذلك في الدولة النامية، لأن الأمر يحكمه عدد من الاعتبارات النسبية (المبيريك والشمري، 2006).

فقد تعددت معايير تعريف المشروعات الصغيرة كمعيار رأس المال، العمالة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية للمشروع (كنوع الإدارة أو أسلوب الإنتاج أو التخصص)، أو معيار القيمة المضافة، ففي دراسة أجراها كلاً من غري وغامسر Gray and Gamser (1999) تبين أن تحديد حجم المنشأة باستخدام معيار عدد العاملين هو بديلاً أفضل من معيار حجم الأصول والقيمة المضافة،

وقد تباينت المعايير التي يمكن الاستناد عليها بهدف تحديد المشروعات الصغيرة وذلك وفقاً لمراحل النمو التي بلغتها ولظروفها وقدراتها وإمكاناتها الاقتصادية، حيث عرّفت منظمة الأمم المتحدة (اليونيدو) للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة بأنها "تلك المشروعات المدارة من قبل مالك واحد بحيث يتكفل بكامل المسؤولية ويكون عدد العاملين فيها يتراوح ما بين 10-50 عامل"، وهذا ما أورده البنك الدولي في تعريفه بأن المشروعات الصغيرة هي التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً، أما الهيئة الأوروبية فقد عرّفتها بأنها "تلك المشروعات التي لا يزيد عدد الموظفين فيها عن 10 عاملين بشكل دائم (Kelliher& Rein 2009).

وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة لوحظ عدم وجود تعريف متفق عليه دولياً للمشروعات الصغيرة، إلا أنه تم الاتفاق على مجموعة من المعايير يمكن على أساسها وضع تعريف للأحجام المختلفة لمثل هذه المشروعات، ومن أكثر المعايير شيوعاً ما يلي:

1- عدد العاملين: يعتبر من أكثر وأبسط المعايير شيوعاً في تعريف المشروعات الصغيرة، نظراً لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخرى والتفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج (الهيتي2006), وتتفق العديد من الدول على تصنيف المنشآت الصغيرة وفقاً لعدد العمالة فيها ومن ذلك على سبيل المثال: حدد عدد العاملين بالمملكة العربية السعودية بأقل من (25) عاملاً للمشاريع الصغيرة، وبأقل من 125 عاملاً في للمشاريع المتوسطة (جبريل، 2002) أما في الأردن فقد حدد عدد العاملين للمشاريع الصغيرة بين 5-25 عاملاً (أبو الفحم، 2009). واعتادت دائرة الإحصاءات العامة تسمية المنشآت الصناعية الصغيرة بالتي يكون عدد العاملين فيها (4) عمال فأقل، وخلافاً لذلك تكون منشآت كبيرة، في حين اعتبرت العديد من الدراسات السابقة بالأردن وذات العلاقة بموضوع البحث أن المنشآت التي تشغل أقل من (20) عاملاً هي منشآت صغيرة (جرادات،2004).

2- حجم الاستثمار: ويقصد به (رأس المال المستثمر) وهو معيار أساسي لدول عدّة بهدف التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة باعتباره يعطي صورة كميّة عن حجم النشاط (الهيتي2006).

3- قيمة المبيعات السنوية: تعتبر أحد المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين المشروعات من حيث حجم نشاطها وقدرتها التنافسية في السوق (لهيتي2006).

وللمشاريع الصغيرة دوراً هاماً في الدول النامية، كالحد من مشكلة البطالة في المناطق الريفية على وجه الخصوص، باعتبار أن الشركات الصناعية والكبرى والتي اعتمدت على المناطق الحضرية قد فشلت في معالجة مشكلة البطالة (Alam2006)، باعتبارها أصل النشاط الاقتصادي قبل أن تبدأ

المشروعات الكبيرة، ومصدراً رئيسياً لتقديم احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات، وطوق النجاة في حال تعرضها لأزمة اقتصادية (دوابه، 2006).

ويعتبر التقسيم الحاصل في الأسواق والناتج عن ارتفاع دخل الفرد وكذلك تنوع نمط الاستهلاك الفردي، من أهم أسباب الانتشار الواسع لهذه المشاريع في كل إرجاء العالم، وهو ما يمكن أن تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً، وكذلك أزمات البطالة التي عرفها العالم منذ السبعينات، فتفاقم هذه المشكلة حثّت العديد من الأيدي العاملة على الاعتماد على النفس، وتأسيس مثل هذه المشاريع، ونمو وتطور التكنولوجيا الحديثة والمعتمدة على الإعلامية، فكون المشاريع الصغيرة تتمتع بالمرونة الكبيرة في الإنتاج من ناحية الكم والنوع، فهي أقدر على تلبية متطلبات الملائمة من المشاريع الكبيرة، وتحرُّر الكثير من الاقتصاديات، الأمر الذي حدّ من حواجز دخول الشركات الصغرى للأسواق وقلّص من العوائق المانعة لنشر المشاريع الصغيرة والمتوسطة واتساع رقعة نشاطها (Thorsten2003; الواندي2008).

وتواجه المشروعات الصغيرة عدداً من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وتختلف باختلاف طبيعة هذا المشروع والنشاطات التي تمارس فيه والدولة التي تعمل بها، وتتمثل بأن العديد من ملاّك هذه المشاريع يعانون من عدم كفاية التمويل وسوء المنتج وعدم فعالية العملية التسويقية (O`Dwyer & Ryan 2000), وافتقار المنتجات المحلية لجانب الحوافز الكافية بهدف تدعيم قدرتها التنافسية في حال تم مقارنتها بالمنتج الأجنبي, ويعتبر التضخم أحد أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الأولية وكذلك أجور العمالة مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة التشغيلية لمثل هذه المشاريع وعليه ترتفع أسعار المنتجات وبالتالي تضعف قدرتها على منافسة المنشآت الكبيرة (قندح،2009), وكذلك عدم مقدرة المشروعات الصغيرة على توفير البيانات (القوائم) المالية (الرشدان والزرري،2005).

وأشارت العديد من الدراسات التي بحثت في متغيرات الدراسة ومنها دراسة ويجنجي وزنج **(WuJunjie & Zeng2008)** استهدفت توفير دلائل كمية متعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح أهم المشاكل التي تواجه عملية التمويل بهدف تطوير أعمالها، وتوصل الباحثون إلى أن

احتياجات وخيارات التمويل تختلف باختلاف حجم هذه المشاريع والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد، وأن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض البنوك.

وفي دراسة أجراها سنج وديشمك **(Singh& Deshmuck2010)**، فقد هدفت إلى تحليل التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها الحالي وأهم السياسات والاستراتيجيات الحكومية لتطوير التنافسية في كل من دول الهند والصين، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية متعلقة بهذا الصدد.

كما أجرى **(الشايب2010)** دراسة هدفت إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع حيث تضمن منهج البحث الدراسات النظرية والدراسات الميدانية، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع المستفيدين من تمويل المشروعات المتناهية الصغر في جمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، كما يساهم تمويل المشروعات متناهية الصغر في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة.

في حين قام **(البندي2012)** بدراسة استهدفت إلقاء الضوء الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، على الاقتصاد الوطني، ومدى ارتباطها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن قطاع المشروعات الصغيرة يُمثِّل فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو80% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة 82 % من الحجم الإجمالي للعمالة.

وأجرى **(القدومي2012)** دراسة هدفت إلى توضيح أهمية المشاريع الصغيرة، وأهم المعوقات التي يواجهها أصحاب تلك المشاريع الصغيرة من جانب الحصول على التمويل المطلوب، من خلال دراسة ميدانية تم تطبيقها على عينة مختارة من أصحاب هذه المشاريع، وبلغت (568) فرداً، وتوصلت

الدراسة إلى عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، والتشدد من قبلها في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، وارتفاع معدلات فائدة القروض.

وفي دراسة أجراها **(أبوكساوي وعبد الرحمن2014)** والتي هدفت إلى تقييم مساهمة سياسات التمويل الأصغر في إتاحة الفرص للنساء للحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومدى مساهمة هذه السياسات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان، بصفة عامة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها تميّز أداء عدد من البنوك بالضعف من حيث التغطية والأداء المالي، أما أداء مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية فهو أفضل من البنوك من حيث عمق الوصول والأداء المالي، كما خلقت بعض مؤسسات التمويل صلات مع منظمات المجتمع المحلي المشاركة في الأنشطة الائتمانية الصغرى، وضعف الخبرات الإدارية والفنية والتقنية في مجال إدارة الأعمال الصغرى والصغيرة في القطاعات المختلفة خاصة في أوساط النساء في الريف، بالإضافة إلى قلة عدد المدربين المؤهلين في هذا المجال والجهات التي توفر خدمات تنمية الأعمال الصغيرة.

وهدفت دراسة **الحموري (2017)** إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانه " دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية" تكونت أداة الدراسة من (24) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات، وهي: المجال الاقتصادي الاجتماعي النفسي الانفعالي تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المستفيدات من برامج المشروعات الصغيرة، والبالغ عددهن (94) امرأة، وتكونت عينة الدراسة من (78) مستفيدة، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المتيسرة، وتوصلت الدراسة إلى أن المجال النفسي الانفعالي احتل المرتبة الأولى وعدم وجود فروق بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية.

التعقيب على الدراسات السابقة

وباستعراض الأدب السابق من الدراسات العربية والأجنبية التي بحثت في موضوع دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، فقد لوحظ مدى أهمية تسليط الضوء على النشاطات والبرامج والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة. واختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة وأداتها ومتغيراتها والتي طورت لتتناسب مع واقع المنطقة قيد الدراسة في الأردن.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً ومهماً في خدمة الاقتصاد ويعتمد نجاحها بشكل رئيسي على مقومات عدّة أهمها توفير القدر الكافي من التمويل والكفاءات الإدارية المؤهلة والدعم المقدم من الجهات الرسمية لها، وانطلاقاً من أن تحقيق عملية التنمية الشاملة يتطلب الإفادة من الإمكانيات المتاحة كلّها في المجتمع، وإشراك الطاقات البشرية القادرة على المساهمة في إنجاز التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، كان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، لإشراكها في إنجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً، لذا تتبلور مشكلة البحث بالتعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بهدف تطويرها لما لها من أهمية جوهرية في مجال التنمية الاقتصادية وتعتبر حلاً لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى مساهمتها في توفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود.

وأكدت العديد من الدراسات السابقة كدراسة الحموري (2017) ودراسة غانيه وسعيده (2014) على ضرورة إخضاع صاحبات المشاريع الصغيرة لبرامج تدريبية، ودعم القطاعات التمويلية والمستثمرين للمشاريع النسائية الصغيرة بهدف زيادة دعم وتمويل وتحفيز الإنتاج المحلي المتأتي منها, وأن المشروعات الصغيرة هي المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوي المعيشة للإفراد نتيجة رفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر، ومن هنا تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء؟

2- ما دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري للمرأة الأردنية؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية للعاملين فيها؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تمس وتتعامل مع ظاهرة بالغة الأهمية في المجتمع الأردني تتعلق مباشرة بدور المشاريع الصغيرة في تلبية الحاجات الضرورية للمرأة الأردنية من خلال تنميتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً، وتسليط الضوء على أهم النشاطات والبرامج والخدمات التي توفرها الجهات الممولة للمشاريع الصغيرة، وتقييم ومعرفة فيما إذا حققت الأهداف المرجوة منها أم لا في مجال تنمية المرأة الأردنية، وتثري المكتبة العربية عموماً والمكتبة الأردنية خصوصاً ببحث تقويمي لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمعات المحلية، وبخاصة تنمية المرأة التي تغير دورها مع تطورات العصر، وبالتالي أصبح هناك حاجة لمثل هكذا دراسات.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تقدم نتائج الدراسة مجموعة من التوصيات التي تفيد الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الصغيرة تعرفهم بالمدى الذي وصلت إليه هذه المشاريع في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء، من خلال تقديم التوصيات والمقترحات المستقبلية، وتقدم تصوراً واضحاً للمسؤولين والمخططين حول أفضل المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعمل على تنمية المرأة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية عموماً وفي محافظة البلقاء على وجه الخصوص،وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الفائدة المرجوة من نتائجها،

تمهيداً لصياغة التوصيات العلمية التي قد تفيد صناع القرار وراسمي السياسات وواضعي البرامج في صياغة سياسات المشاريع الصغيرة الهادفة لتنمية التجمعات البشرية الأردنية. كما تأمل الدراسة في أن يستمر هذا التقييم لإحداث التحسين المستمر والمرغوب وبما يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة.

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة, وتوضيح مدى ارتباط نجاحها في تحقيق التنمية للمرأة الأردنية, وكذلك التعرف على مجالات النهوض بالمرأة وتمكينها في سوق العمل، من خلال التعرف على طبيعة هذه المشاريع، وتحليل الفئات المستهدفة فيها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها للوصول إلى نتائج تسهم في رفع سويّة مثل هذه المشاريع الصغيرة والتي تعنى بتنمية المرأة الأردنية، وتبيان دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء،والتعرف فيما إذا كان هناك فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري للمرأة الأردنية، وإذا كان هناك فروق في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية للعاملين فيها.

حدود الدراسة ومحدداتها

تمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

1- الحدود البشرية: أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في المؤسسات والجهات المنفذة للمشاريع، والنساء المستفيدات من هذه المشاريع.

2- الحدود المكانية والزمانية: المملكة الأردنية الهاشمية / محافظة البلقاء 2017/2016.

وتتحدد نتائج الدراسة بالخصائص السيكومترية المتمثلة بصدق وثبات الأداة، ومدى جدية عينة الدراسة بالإجابة على فقرات الأداة.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على دراسة الظاهرة وتحليلها ووصفها للوصول إلى نتائج محددة لتحديد دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الإناث المستفيدات من مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة في محافظة البلقاء، بحيث بلغ عددهن (1875) امرأة، وبلغ عدد مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة (7) مؤسسات، كما تم حصر عدد الموظفين العاملين في تلك المؤسسات بحيث بلغ عددهم (175) موظف وموظفة، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) توزع مجتمع الدراسة

	الفئات	عدد الإناث المستفيدات	عدد العاملين
مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة	مؤسسة الإقراض الزراعي	39	34
	مديرية زراعة محافظة البلقاء	23	46
	صندوق المرأة	1178	22
	صندوق التنمية والتشغيل	108	13
	مديرية التنمية الاجتماعية	11	37
	تمويلكم للمشاريع الصغيرة	218	12
	الأهلية للمشاريع الصغيرة	298	11
المجموع		**1875**	**175**

عينة الدراسة

قسمت عينة الدراسة إلى قسمين:

1- العينة المتعلقة بالمرأة المستفيدة من المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء فقد تكونت من (763) امرأة، أي ما نسبته (41%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وتم اختيارها بالطريقة القصدية المتيسرة المتعاونة، حيث بلغ عدد الاستبيانات المعادة والصالحة لعملية التحليل بعد إجراء عملية التوزيع (724) استبانه، أي ما نسبته (39%) من العينة الفعلية.

2- العينة الخاصة بالموظفين العاملين في مؤسسات التمويل الخاصة بالمشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء، فقد تكونت من (77) موظف وموظفة، أي ما نسبته (44%) من مجتمع الدراسة الأصلي، اختيروا بالطريقة العشوائية، حيث بلغ عدد الاستبيانات المعادة والصالحة لعملية التحليل بعد

إجراء عملية التوزيع (69) استبانه، أي ما نسبته (39%) من العينة الفعلية، ويبين الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة في ضوء متغيراتها.

جدول (2) توزع أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة حسب متغيراتها

أولاً	المتغيرات الديموغرافية	الفئات	الاستبانات الموزّعة	الاستبانات المعادة	النسبة
أعداد الموظفين العاملين في مؤسسات التمويل الخاصة بالمشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء	**الرتبة الوظيفية**	مدير	8	7	%10
		رئيس قسم	15	14	%21
		موظف	50	48	%69
	المستوى التعليمي	ثانوية عامة	0	0	%0
		دبلوم	11	10	%16
		بكالوريوس	47	45	%64
		دراسات عليا	15	14	%20
	المجموع		**77**	**69**	**%100**
أعداد النساء المستفيدات من مؤسسات تمويل لمشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء	**الحالة الاجتماعية**	عزباء	235	222	%30
		متزوجة	255	242	%34
		مطلقة	175	165	%23
		أرملة	98	95	%13
	العمر	أقل من 20 سنة	45	34	%5
		من (21-30) سنة	135	127	%18
		من (31-40) سنة	238	233	%32
		أكثر من (40) سنة	345	330	%45
	المستوى التعليمي	ثانوية عامة فما دون	185	175	%24
		دبلوم متوسط	265	254	%35
		بكالوريوس	165	157	%22
		دراسات عليا	148	138	%19
	الدخل الشهري	أقل من (300) دينار	275	267	%37
		(300-499) دينار	260	252	%35
		(500-999) دينار	130	125	%17
		(1000) دينار فأكثر	98	80	%25
	المجموع		**763**	**724**	**%100**

أداة الدراسة

من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث فقد تم تطوير مقياس مكون من استبانتين إحداهما موجهة للمرأة المستفيدة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء وتكون المقياس من (42) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي، والبعد التعليمي)، بحيث تكون الإجابة عنه بالاختيار من (5) بدائل وهي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدّه)، والأخرى وجّهت للموظفين

العاملين في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء، وتكون المقياس من (19) فقرة بحيث تكون الإجابة عنه بالاختيار من (5) بدائل وهي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدّه).

أولاً: المقياس الخاص بالموظفين العاملين في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة

صدق المحكمين: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين وعددهم (8) من المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية والإدارة وأخذ آراءهم حول ملائمة مجالاتها وفقراتها، وسلامة لغتها، وطلب منهم أن يحكموها من حيث تمثيلها وملاءمتها للفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة، وكذلك من حيث ملائمة الصياغة اللغوية لها، وبناء على ملاحظات المحكمين، فقد تم إجراء التعديلات المطلوبة والتي أجمع عليها (3) محكمين فأكثر، وللتأكد من صلاحية فقرات المقياس وقدرتها على التمييز تم إتباع أسلوبين هما:

- **المجموعتان المتطرفتان:**

حيث تم ترتيب الدرجات تنازليا ثم اختيرت نسبة (27%) العليا والدنيا من الدرجات لتمثيل المجموعتين المتطرفتين وعلى هذا الأساس ضمت كل مجموعة طرفية (19) موظف وموظفة. ولغرض حساب معامل تمييز كل فقرة من فقرات المقياس البالغة (19) فقرة استخدم الاختبار التائي (t – test) لعينتين مستقلتين بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وعدت القيمة التائية الدالة إحصائيا مؤشرا لتمييز الفقرات والجدول (3) يبين نتائج الاختبار التائي لجميع الفقرات في المقياس.

الجدول (3) يبين القيم التائية ومعامل الاتساق الداخلي لفقرات المقياس الموجه للموظفين العاملين في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء

رقم الفقرة	القيمة التائية	معامل الاتساق الداخلي	رقم الفقرة	القيمة التائية	معامل الاتساق الداخلي	رقم الفقرة	القيمة التائية	معامل الاتساق الداخلي
1	4.13	**0.32	**2**	3.29	**0.43	**3**	2.44	**0.43
4	3.31	*0.29	**5**	2.70	*0.28	**6**	2.23	**0.63
7	4.21	*0.30	**8**	5.12	*0.37	**9**	3.79	*0.34
10	2.88	**0.43	**11**	2.37	**0.51	**12**	4.67	**0.43
13	2.03	**0.43	**14**	2.31	*0.55	**15**	3.21	**0.38

**0.56	3.87	**18**	*0.39	3.81	**17**	*0.28	2.87	**16**
						**0.41	5.15	**19**

درجة الحرية للتمييز = 27 مستوى الدلالة = 0.05 قيمة (ت) الجدولية = 1.98 مستوى الدلالة = 0.01 قيمة (ر) الجدولية = 0.138

من خلال ملاحظة الجدول (3) يتبين لنا إن القيم التائية المحسوبة تراوحت بين (2.03-5.12)

وعند مقارنتها مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.98) تبين أن جميع الفقرات مميزة لذا لم يتم استبعادها من المقياس.

- **معامل الاتساق الداخلي:**

وبالرجوع للجدول (3) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي من خلال إيجاد ارتباط درجة كل فقرة بالدرجة الكلية للمقياس، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، بحيث تراوحت معاملات الارتباط المحسوبة بين (0.21-0.63) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية لمعامل الارتباط والبالغة (0.138) درجة تبين عدم وجود أي فقرة غير دالة إحصائيا لذا لم يتم استبعادها من المقياس، مما يشير إلى أنها تصلح لقياس دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية من وجهة نظر الموظفين العاملين فيها، وهذا يدل على تمتع المقياس بصدق عال وملائم لأغراض الدراسة الحالية.

ثبات المقياس: ولأجل حساب الثبات تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها مكونة من (15) موظف وموظفة، وتم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي للمقياس الخاص بدور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الاردنية بطريقة معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ (087)، وبطريقة معامل الإعادة (084) وهي معاملات مرتفع ومقبول لأغراض الدراسة، وهذا يدعم استخدام هذا المقياس في الدراسة الحالية.

ثانياً: المقياس الخاص بالمرأة المستفيدة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة

صدق المحكمين: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين وعددهم (8) من المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية والإدارة وأخذ آراءهم حول ملائمة مجالاتها وفقراتها، وسلامة لغتها، وطلب منهم أن يحكموها من حيث تمثيلها وملاءمتها للفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة، وكذلك من حيث ملائمة الصياغة اللغوية لها، كما طلب أيضًا من المحكمين إدخال أي تعديلات على صياغة فقرات

الأداة أو حذف بعضها أو الإضافة إليها. وقد حظيت الأداة بموافقة المحكمين بجميع فقراتهما، مع إجراء مجموعة من التعديلات مثل تعديل الفقرة الرابعة عشر ونصها: (تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة والفقر) لتصبح (تعد إحدى الطرق للحد من مشكلة البطالة والفقر)، وتعديل الفقرة التاسعة عشر ونصها: (توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية) لتصبح (توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود).

صدق الاتساق الداخلي: ولاستخراج دلالات صدق الاتساق الداخلي للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية ومع البعد التي تنتمي إليه، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالبعد التي تنتمي إليه، والجدول (4) يبين ذلك

جدول(4): معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية والبعد التي تنتمي إليه للمقياس الموجه للمرأة المستفيدة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البعد	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البعد	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البعد	معامل الارتباط مع الأداة
1	.502**	.621**	**16**	.471**	.370*	**30**	0.395*	.460*
2	.420*	.441*	**17**	.432*	.533**	**31**	0.493**	.403*
3	.367*	.593**	**18**	. 472**	. 419*	**32**	0.692**	.381*
4	.672**	.419*	**19**	. 723**	.423*	**33**	0.686**	.459*
5	.395*	.524**	**20**	. 811**	. 412*	**34**	0.584**	.591**
6	.555**	. 534**	**21**	.375*	.453*	**35**	0.447**	.505**
7	.513**	.730**	**22**	.439**	.608**	**36**	0.424*	.456*
8	.530**	.612**	**23**	.521**	.498**	**37**	0.597**	. 491*
9	.513**	.530**	**24**	. 630**	. 540**	**38**	0.603**	. 452*
10	.430**	.395*	**25**	.421*	. 700**	**39**	0.532**	.610**
11	.480**	. 393*	**26**	.603**	.477*	**40**	0.820**	. 813**
12	.401*	. 705**	**27**	.454**	. 521**	**41**	0.371*	.387*
13	.492**	. 594**	**28**	.526**	.481*	**42**	0.622**	.705**
14	.510**	.395*	**29**	.620**	. 812**			

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05). **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).**

يتضح من الجدول (4) أن معاملات ارتباط الفقرات بالمجال والدرجة الكلية كانت دالة إحصائيا عند مستويات الدلالة α = (0.05) و(0.01)، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما

بين (0.370- 0.813)، وتراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع البعد الذي تنتمي إليه ما بين (0.367- 0.820)، وهذا يدل على تمتع المقياس بصدق عال وملائم لأغراض الدراسة الحالية.

ثبات المقياس: ولأجل حساب الثبات تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها مكونة من (30) امرأة، وتم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي بطريقة معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغت للمجال الاقتصادي (**084**)، وللمجال الاجتماعي (**082**)، وللمجال الثقافي (086)، وللمجال التعليمي (087)، وللمقياس الكلي الخاص بدور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية (085)، كما وتم حساب معامل الثبات بالإعادة حيث بلغ للمجال الاقتصادي (**081**)، وللمجال الاجتماعي (**080**)، وللمجال الثقافي (083)، وللمجال التعليمي (084)، وللمقياس الكلي الخاص بدور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية (083).

نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج السؤال الأول ومناقشته: ما الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسط الحسابية والانحرافات المعياري والرتبة والدرجة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات الأربعة وعلى المقياس الكلي الخاص بدور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء، مبينة في الجدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة للمجالات الأربعة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
المجال الاقتصادي	2.36	.18	4	متوسطة
المجال الاجتماعي	2.39	.19	2	متوسطة
المجال الثقافي	2.38	.21	3	متوسطة
المجال التعليمي	2.48	.19	1	متوسطة
الكلي	2.41	.16	متوسط	

يلاحظ من الجدول (5) أن جميع المجالات المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية قد حصلت على درجة متوسطة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل مجال بحيث حصل المجال التعليمي على أعلى متوسط حسابي بلغ (248) وانحراف معياري (019)،

ويليه المجال الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (239) وانحراف معياري (019)، وفي المرتبة الثالثة جاء المجال الثقافي بمتوسط حسابي (238) وانحراف معياري (021) وجاء المجال الاقتصادي بالمرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (236) وانحراف معياري (018) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (241) وانحراف معياري (016) وبدرجة كلية متوسطة، مما يدل على أن الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية،والثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء جاءت بدرجة متوسطة. تدل هذه النتيجة على أهمية المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، نظراً لحاجات المجتمع التنموية، والتي لا يمكن أن تتم بشكل صحيح وشامل إذا لم يتم مشاركة المرأة لكونها من الكوادر البشرية التي تقع تحت إطار الاستثمار والتنمية لتأهيلها لدفع عملية التنمية واللحاق بركب التقدم. ويرى الباحثون أن المشاريع الصغيرة اهتمت بذلك من خلال تنمية الجانب الثقافي والتعليمي للمرأة، لينعكس ذلك إيجابًا على مشاركتها المجتمعية، والتي هي هدف مهم من أهداف التنمية-، ومن ثم تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية الفاعلة في المجتمع بتحويلها لعضو منتج، وإبراز قدراتها الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية، والتي يمكن من خلالها تمكين المرأة من المساهمة في تنمية المجتمع ككل. وفي هذا السياق يرى الزعبي (2005) أنه يتم توجيه كافة أشكال الدعم من تدريب وتشغيل للنساء في مشاريع تولّد الدخل لتمكينهن اقتصادياً، فالمرأة يمكنها إحداث بعض التغيير بالمجتمع، باعتبارها أكثر قدرة والتزاماً بالعمل الاجتماعي وفي استخدام عوائد عملها لصالح أسرتها. أما الشايب (2010) فقد خلص إلى انه يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع كما يساهم تمويل المشروعات متناهية الصغر في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة.وتتفق النتيجة مع دراسة الزعبي (2005) التي بينت ان المشاريع الصغيرة تخفف البطالة بين النساء. كما تتفق مع نتيجة دراسة (Singh& Deshmuck2010)، التي بينت أن دو لمثل الهند والصين هدفت من خلال المشاريع الصغير في تمكين المرأة وتنميتها.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته: ما دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسط الحسابية والانحرافات المعياري والرتبة والدرجة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء، مبينة في الجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة للفقرات الخاصة بدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء

ر.ق	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
.1	يتم تقدم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع	03.4	3.4	4	متوسطة
.2	تتوفر بيئة تشريعية وقانونية ملائمة ترعى المشروعات الصغيرة	3.59	.48	2	متوسطة
.3	يتم ربط السياسات والإجراءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل	3.35	.47	5	متوسطة
.4	تتوفر قاعدة بيانات إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات قياس فعالة وبيانات إحصائية تتبع نمو هذه المشاريع ووضع السياسات الخاصة لها	43.2	.42	12	متوسطة
.5	يتم تنفيذ زيارات دورية للمشاريع الممولة للمتابعة أولاً بأول	3.25	.43	11	متوسطة
.6	تتوفر إستراتيجية ممنهجه لتقديم التمويل في مؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية	13.2	3.4	15	متوسطة
.7	يتم توفير فترة سداد كافية للمقترضات	23.2	4.4	14	متوسطة
.8	تحظى المشروعات الصغيرة بقدر من الاهتمام من جانب صانعي القرارات بناءاً على المتغيرات والتحديات المختلفة	3.29	.457	7	متوسطة
.9	يتم وضع استراتيجيات وسياسات تنموية تشجع وتحفز المرأة على إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة ، والتوسع فيها	3.19	.39	17	متوسطة
.10	يتم تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة إدارياً وفنياً من حيث توفير الاستشارات والتدريب، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية	3.41	.49	3	متوسطة
.11	تقدّم الاستشارات التسويقية على المستوى المحلى	33.2	.41	13	متوسطة
.12	يقتصر دعم مؤسساتكم على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المنشآت الصغيرة ككل	3.14	.35	19	متوسطة
.13	الافتقار للتقنيات الحديثة يضاعف من مخاطر التمويل	3.20	.40	16	متوسطة
.14	ارتفاع تكاليف متابعه وصعوبة استرداد المبالغ من عملاء التمويل الأصغر	3.28	.46	8	متوسطة
.15	محدودية الثقافة التمويلية لعملاء المشاريع الصغيرة وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات	53.1	4.3	18	متوسطة
.16	إن قرارات المؤسسة مرتبطة أساساً بالضمانات قبل أي اعتبار	3.27	.45	9	متوسطة
.17	قيام مؤسسات التمويل بفتح فروع في كل محافظة يساعد على تقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع	3.60	.49	1	متوسطة
.18	تزيد المشروعات الصغيرة من معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة	3.34	.48	6	متوسطة
.19	تساهم مؤسسات التمويل في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين	63.2	.44	10	متوسطة
	الكلي	**3.34**	**.18**	**متوسطة**	

يلاحظ من الجدول (6) أن جميع الفقرات المتعلقة بدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء قد حصلت على درجة متوسطة من خلال إجابات أفراد عينة

الدراسة على الفقرات الخاصة بالاستبانة الموجهة للعاملين في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، بحيث حصلت الفقرة رقم (17) والتي تنص على: " قيام مؤسسات التمويل بفتح فروع في كل محافظة يساعد على تقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع" على أعلى متوسط حسابي بلغ (360) وانحراف معياري (049)، في حين حصلت الفقرة رقم (12) والتي تنص على: " يقتصر دعم مؤسساتكم على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المنشآت الصغيرة ككل" على أدنى متوسط حسابي بلغ (314) وانحراف معياري (035) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3441) وانحراف معياري (018) وبدرجة كلية متوسطة، مما يدل على أن الدور الذي تلعبه مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء جاء بدرجة متوسطة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة مبررة فمعظم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تقوم على تقديم الأموال وتمويل المشاريع وذلك في عدد من المجالات منها الإنتاجية التي تهدف للحد من مظاهر الفقر وخلق فرص عمل وداعمة للدخل ومعززة له كالمشاريع المنزلية والنسائية، دون تقديم المشورة الفنية والإدارية، أو القيام بالجدوى الاقتصادية، وربما يعود ذلك لعدم وجود متخصصين في هذا المجال، أو لأن هدف هذه المؤسسات هو التمويل فقط، ويرى الباحثون أن خدمة المرأة وتمكينها يجب أن يكون متكاملاً من خلال تقديم المشورة والتمويل للمرأة. وهناك من يرى أن المشروعات الصغيرة تواجه مشكلات مثل التضخم، وعدم توفر المشورة المالية، ونوعية المشروع نتيجة لعدم قيام مؤسسات التنموية بدورها في التوعية وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية (الرشدان والزرزري، 2005؛ قندح، 2009). وتتفق مع نتيجة دراسة (الوناوي،2008) التي تطرقت لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وكيفية تنشيط هذه المشاريع لأهميتها البالغة في دفع النشاط الاقتصادي واحتواء الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، وأوصت بتبني الدول خطة شاملة طويلة لأجل النهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات وقوانين ولوائح تمنح امتيازات وإعفاءات لهذه المشاريع بما يساهم بإقامة المزيد منها وتنشيط وتوسيع المشاريع القائمة فعلاً.وكما تتفق مع نتيجة دراسة (القدومي2012) التي بينت عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، والتشدد من قبلها في طلب الضمانات مقابل الموافقة على

القرض، وارتفاع معدلات فائدة القروض وأوصى الباحث على ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح المشروع بغية تسديد أقساط القرض، وضرورة تفعيل دور الحكومة في ضمان هذه القروض من قبل مؤسسة مختصة بضمان القروض، وكذلك بضرورة تأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة في البنوك التجارية وبمعدل فائدة منخفض.

نتائج السؤال الثالث ومناقشته: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري للمرأة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري بالنسبة دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلي، كما هو مبين بالجدول (7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لعينة الدراسة بالنسبة للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية وفقا لمتغيرات المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري

المتغيرات الديموغرافية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	العدد
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فما دون	2.39	.18	4	175
	دبلوم متوسط	402.	.14	3	254
	بكالوريوس	2.41	.14	2	157
	دراسات عليا	2.44	.16	1	138
الحالة الاجتماعية	عزباء	2.39	.17	4	222
	متزوجة	2.42	.14	3	242
	مطلقة	2.44	.15	2	165
	أرملة	2.46	.16	1	95
العمر	أقل من 20 سنة	2.34	.14	4	34
	من (21-30) سنة	2.39	.19	3	127
	من (31-40) سنة	2.42	.14	2	233
	أكثر من (40) سنة	2.42	.15	1	330
الدخل الشهري	أقل من (300) دينار	2.44	.17	1	267
	(300-499) دينار	2.43	.14	2	252
	(500-999) دينار	2.40	.15	3	125
	(1000) دينار فأكثر	2.39	.16	4	80

يتضح من الجدول (7) وجود فروقات ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير المستوى التعليمي في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بحيث حصلت فئة

النساء من حملة شهادة الدراسات العليا على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.44) بانحراف معياري (.16)، في حين حصلت فئة النساء من حملة شهادة ثانوية عامة فما دون على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.39) بانحراف معياري (0.18), ووجود فروقات ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير الحالة الاجتماعية في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بحيث حصلت فئة النساء الأرامل على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.46) بانحراف معياري (.16)، في حين حصلت فئة النساء العزباء على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.39) بانحراف معياري (0.17)، وكذلك وجود فروقات ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير العمر في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بحيث حصلت فئة النساء من عمر أكثر من (40) سنة على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.42) بانحراف معياري (.15)، في حين حصلت فئة النساء من عمر أقل من 20 سنة على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.34) بانحراف معياري (0.14)، وتبين أيضاً وجود فروقات ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير الحالة الاجتماعية في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بحيث حصلت فئة النساء ذوات الدخل الشهري أقل من (300) دينار على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.44) بانحراف معياري (.17)، في حين حصلت فئة النساء ذوات الدخل (1000) دينار فأكثر على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.39) بانحراف معياري (0.16).

وللتحقق من الدلالات الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية لدى عينة الدراسة وفقا لمتغيرات المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري، فقد أجري تحليل التباين الثنائي (2 Way- ANOVA) والجدول (8) يظهر النتائج.

جدول (8) نتائج تحليل التباين الرباعي للفروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية لدى عينة الدراسة تبعا لمتغيرات المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	17.707	3	.087	3.571	.014**
الحالة الاجتماعية	17.707	3	.071	2.908	.034**
العمر	17.707	3	.112	4.634	.003**
الدخل الشهري	17.707	3	.072	2.951	.032**

يتضح من الجدول (8) وجود فروق دالة إحصائيا في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ولصالح النساء من حملة شهادة الدراسات العليا كونهن حصلن على أعلى متوسط حسابي حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (3.571) بمستوى دلالة (.014) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05)، ووجود فروق دالة إحصائيا في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح النساء الأرامل كونهن حصلن على أعلى متوسط حسابي، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (2.908) بمستوى دلالة (.034) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05)، وكذلك وجود فروق دالة إحصائيا في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير العمر ولصالح النساء من عمر أكثر من (40) سنة كونهن حصلن على أعلى متوسط حسابي، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (4.634) بمستوى دلالة (.003) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05)، ووجود فروق دالة إحصائيا في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير الدخل الشهري ولصالح النساء من ذوات الدخل أقل من (300) دينار كونهن حصلن على أعلى متوسط حسابي حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (2.951) بمستوى دلالة (.032) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05)، كما تم إجراء اختبار شيفية للمقارنات البعدية لبيان الفروق بين متغيرات (المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر والدخل الشهري) على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية، والجداول (9) توضح ذلك.

جدول (9): اختبار شيفيه لقياس أثر متغيرات المستوى التعليمي والعمر والحالة الاجتماعية والدخل الشهري على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية

(I) المستوى التعليمي	(J) المستوى التعليمي	الدالة	الخطأ الانحراف المعياري	اختلاف المتوسطات
دراسات عليا	ثانوية عامة فما دون	.048	.01772	.04999*
	دبلوم متوسط	.031	.01646	.04919*
	بكالوريوس	.374	.01816	.03209
(I) العمر	**(J) العمر**	**الدالة**	**الخطأ الانحراف المعياري**	**اختلاف المتوسطات**
أكثر من (40) سنة	أقل من 20 سنة	.049	.02798	.07867*
	من (21-30) سنة	.981	.01622	.00684
	من (31-40) سنة	.048	.01329	.03747*

(I) الحالة الاجتماعية	(J) الحالة الاجتماعية	الدالة	الخطأ الانحراف المعياري	اختلاف المتوسطات
أرمله	عزباء	.039	.01987	.02867*
	متزوجة	.481	.01225	.01974
	مطلقة	.045	.01563	.04357*
(I) الدخل الشهري	**(J) الدخل الشهري**	**الدالة**	**الخطأ الانحراف المعياري**	**اختلاف المتوسطات**
أقل من (300) دينار	(300-499) دينار	.034	.01478	.02856*
	(500-999) دينار	.881	.01595	.00978
	(1000) دينار فأكثر	.037	.01526	.02943*

يتضح من الجدول (9) وجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ولصالح النساء من حملة شهادة الدراسات العليا ووجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير العمر ولصالح النساء من عمر أكثر من (40) سنة، ووجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح النساء الأرامل، ووجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية تعزى لمتغير الدخل الشهري ولصالح النساء من ذوات الخل أقل من (300) دينار. ويمكن تبرير هذه النتيجة في أن أكثر السيدات اللواتي يذهبن لمؤسسات التمويل هن من النساء المتعلمات، حيث تكون قدرتهن أكبر على إدارة شؤون عملهن بشكل عام، فالسيدة المتعلمة تمتلك القدرة والمعرفة على تطوير نفسها، وتمتلك المصادر المعرفية التي توجهها للمؤسسة التمويلية المناسبة لها، كما إن الفئة العمرية أكثر من 40 سنة هي الفئة الأكبر بين السيدات اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة أسرهن وبالتالي يقمن بافتتاح مشاريع صغيرة لتوفير الدخل للأسر وبخاصة إذا لم يتوفر المعيل الأساسي للأسرة وبخاصة في حالة وفاة الزوج أو الطلاق أو غيرها من الأسباب. ويبرز دور المؤسسات في تمويل الأسر الأقل دخلاً كون عمل هذه المؤسسات يستهدف في الغالب الفئة الفقيرة وقليلة الدخل، وبالتالي تأخذ المرأة من هذه الفئة الأولوية على غيرها من المتقدمات للحصول على التمويل.ولا شك أن هناك فوائد تنموية جمّة يمكن تحقيقها من خلال التأكيد على أهمية حصول المرأة على الفرص العادلة لامتلاك الموارد الاقتصادية والمالية وإدارتها، وذلك لضمان مساهمتها في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق

الرفاهية لأسرتها ومجتمعها (أبوكساوي وعبد الرحمن2014). وتتفق مع نتيجة دراسة (الشايب2010) التي بينت أنه يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع.

نتائج السؤال الرابع ومناقشته: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية للعاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية بالنسبة دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، كما هو مبين بالجدول (10).

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لعينة الدراسة بالنسبة للدرجة الكلية لدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية وفقا لمتغيرات المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية

المتغيرات الديموغرافية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	العدد
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فما دون	0	0	4	0
	دبلوم متوسط	3.26	1.1	3	11
	بكالوريوس	3.36	.20	1	45
	دراسات عليا	3.33	.16	2	14
الرتبة الوظيفية	مدير	3.23	.08	3	7
	رئيس قسم	3.35	.19	2	14
	موظف	3.38	.15	1	48

يتضح من الجدول (10) وجود فروقات ظاهرية بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير المستوى التعليمي في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية بحيث حصلت فئة العاملين من حملة شهادة البكالوريوس على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.36) بانحراف معياري (.20)، في حين حصلت فئة العاملين من حملة شهادة ثانوية عامة فما دون على أدنى متوسط حسابي بلغ (0) بانحراف معياري (0), وكذلك وجود فروقات ظاهرية بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لفئات متغير الرتبة الوظيفية في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، بحيث حصلت فئة العاملين ممن هم برتبة موظف على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.38) بانحراف معياري (.15)، في حين حصلت فئة العاملين ممن هم برتبة مدير على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.23) بانحراف معياري (0.08).

وللتحقق من الدلالات الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية لدى عينة الدراسة وفقا لمتغيرات المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية، فقد أجري تحليل التباين الثنائي (2 Way- ANOVA) والجدول (11) يظهر النتائج.

جدول (11) نتائج تحليل التباين الثنائي للفروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية الكلية لدى عينة الدراسة تبعا لمتغيرات المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	2.158	3	.036	1.133	.328
الرتبة الوظيفية	2.158	2	.052	1.661	.198

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (1.133) بمستوى دلالة (.328) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05), وعدم وجود فروق دالة إحصائيا في في دور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الوظيفية، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (1.661) بمستوى دلالة (.198) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α= 0.05).

ويرى الباحثون أن هذه النتيجة مبررة فجميع مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تسعى لتحقيق هدف وهو تنمية المرأة، وبالتالي لا تتأثر المرأة بأية متغيرات ذات علاقة بالمؤسسة سوى موافقة المؤسسة على المشروع وقدرتها على تمويله ومتابعته، علاوة على أن العاملين في هذه المؤسسات يعملون ضمن مجموعة من الأطر والسياسات والخطط المعدة مسبقاً، وبالتالي ينفذون التعليمات الصادرة لهم، وهم في النهاية موظفين ينفذون سياسات عامة خاصة بالتمويل لذلك لا أثر لمستواهم التعليم أو مركزهم الوظيفي في دور المؤسسة التمويلي. وكما ذكر الباحث في مشكلة الدراسة تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً ومهماً في خدمة الاقتصاد كونها تشكّل ما نسبته 90% من المنشآت في معظم دول العالم (المحروق ومقابلة 2006)، بحيث يعتمد نجاحها بشكل رئيسي على مقومات عدّة أهمها توفير القدر الكافي من التمويل والكفاءات الإدارية المؤهلة والدعم المقدم من الجهات الرسمية لها بغض النظر عن

مؤهلات موظفي هذه المؤسسات أو رتبتهم الوظيفية، وقد بينت دراسة (أبوكساوي وعبد الرحمن2014) أن بعض مؤسسات التمويل أوجدت صلات مع منظمات المجتمع المحلي المشاركة في الأنشطة الائتمانية الصغرى، ولكن حتى الآن لم تُوظف هذه الصلات في تقديم تمويل بالجملة للجمعيات والمظلات القاعدية المؤهلة لإدارة التمويل، لأنها ربما تكون هي الأقدر على تغطية القاعدة العريضة للعملاء المحتملين، خاصة النساء في الريف ضعف الخبرات الإدارية والفنية والتقنية في مجال إدارة الأعمال الصغرى والصغيرة في القطاعات المختلفة، خاصة في أوساط النساء، بالإضافة إلى قلة عدد المدربين المؤهلين في هذا المجال والجهات التي توفر خدمات تنمية الأعمال الصغيرة.

التوصيات

1– دعم مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة خاصة في القطاع الخاص والمستثمرين لمشاريع المرأة الصغيرة وذلك لزيادة دعم وتمويل وتحفيز الإنتاج المحلي المتأتي منها.

2– إخضاع صاحبات المشاريع الصغيرة بمختلف المستويات العلمية لبرامج ودورات تدريبية تشمل الجوانب الإدارية والمالية والتسويقية الخاصة بكل مشروع، لغايات التجديد والابتكار بدل من إتباع أسلوب التقليد في المشروعات.

3– التأكيد على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية بشكل خاص وباعتبارها تخدم شريحة كبيرة من المجتمع بشكل عام.

4– الاهتمام بالجوانب المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذه المشروعات مما ينعكس بصورة مباشرة على تسويق منتجاتها.

5– وجوب تقديم كافة أشكال الدعم والإعفاءات الضريبية من قبل الحكومة للمشروعات الصغيرة ولمؤسسات التمويل وصناديق الإقراض الناشطة في تمويل وخدمة تلك المشروعات.

المراجع

1- أبو الفحم، زياد، (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، **مجلة ثقافة للنشر والتوزيع**، الإمارات العربية المتحدة، ص 40-56.

2- أبو كساوي مصطفى وعبد الرحمن وداد (2014) **أثر سياسات التمويل الأصغر على المرأة** وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي الإدارة العامة للمرأة والأسرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخرطوم.

3- الأمين آمال (2006) المرأة والتنمية وإعادة البناء والسلام **المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي** العدد 3 يوليو 2006.

4- الباقي صابر (2009) **المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة** دراسة غير منشورة كلية الآداب جامعة المنيا.

5- البندي عاصم (2012) **المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً** دراسة غير منشورة.

6- جبريل، أحمد، (2002)، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، **بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**، جامعة الشارقة، الشارقة.

7- جرادات، سهاد، (2004) **دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن (1982-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

8- حاوي إيمان وكاظم باسم (2011) استراتيجيات تنمية المشاريع الصغيرة دراسة ميدانية في شركة مشية للاتصالات **مجلة التقني** المجلد 24 العدد 9 67-80.

9- الحموري ،أميرة محمد (2017) ،دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية **مجلة العلوم التربوية وعلم النفس** جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، الخرج، السعودية. المجلد (25) العدد (3). ص254-269.

10- دوابه، أشرف، (2006)، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر.

11- الزرري، عبدالنافع والرشدان، مهند، (2005)، تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردني لضمان لقروض، **المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا تحت عنوان: الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة**، 15-2005/3/16،عمان، الأردن.

12- الزعبي ،احمد بشير، (2005)، **واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية** منظمة المرأة لعربية.

13- الشايب ،إيهاب (2010) ،**أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)** دراسة ماجستير غير منشورة قسم إدارة الأعمال كلية التجارة ـ جامعة عين شمس.

14- غانيه، بطاش وسعيده،بن نعيمة، (2014)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

15- القدومي ،ثائر ،(2012)، **تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات** دراسة غير منشورة قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية– عمان الأردن.

16- قندح،عدلي، (2009)، **السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، جمعية البنوك الأردن، أيلول 2009، عمان، الأردن.

17- المبيريك، محمد والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، **مجلس النشر العلمي**، جامعة الكويت، الكويت، ص 5-100.

18- المحروق، ماهر ومقابلة، إيهاب، (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.

19- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، (2006)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية **مجلة علوم إنسانية** السنة الرابعة العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006.

20- الونداوي ،نشأت مجيد ،(2008) ،أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق ، **مجلة جامعة كربلاء العلمية** ،المجلد السادس العدد (3) 121-131.

21- وهيبه فارغ و سعيد سعيد وعبدالله فتحيه المخلافي سعيد (2001) **المرأة والتنمية والسكان المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكاني**ة الجمهورية العربية اليمنية.

22- Alam Mohammed(2006)" A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey Cyprus Sudan and Bangladesh" Humanomics Vol. 24 No. 2 pp. 145-161.

23- KelliherR. & Rein1L.(2009)"A resource-based view of micro-firm management practice" Journal of Small Business and Enterprise Development Vol. 13 No. 3 pp 521-532.

24- Latha K. & Murthy B.(2009)"Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district" Journal of Chinese Entrepreneurship Vol.3 No.1pp. 268-278.

25- O`Dwyer M. & Ryan E. (2000)" Management development issues for owners / managers of micro enterprise" Journal of Europeon Industrial Training Vol. 24 No. 6 pp.345-353.

26- Singh Rajesh Gang Suresh & Deshmuck S.(2010)" The competitiveness of SMEs in a globalized economy" Management Research Preview Vol. 33 No. 1 pp.54-65.

27- Thomas Gray & Mathew Gamser (1999). Building an Institutional and Policy Framework to Support Small and Medium Enterprises: Learning from Other Cultures March. p.٥.

28- WuJunjie SongJining & Zeng Ctherine(2008)"An empirical evidnce of small business finance in China"Management Research View Vol. 31 No.12 pp. 969-975.